مستشار الكاظمي.. تحسن قيمة الدينار مرهون بالنمو الاقتصادي في البلاد



قال مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية، مظهر محمد صالح، ان تحسن قيمة الدينار مرهون بعدة شروط يجب توفرها وتحقيقها، فيما حدد نسبة ارتفاع معدل التضخم في البلاد.

وقال صالح، إن "تحسن قيمة الدينار العراقي يرتبط بقدرة الاقتصاد على النمو إذا تحقق نمو كبير في الاقتصاد وليس نمواً ريعياً"، لافتاً الى أن "التوقعات تشير الى نمو حالي بنسبة 2.5%، وهذا النمو يوازي نمو السكان الحقيقي".

وأضاف صالح أن"ذلك يحتاج الى التنمية الصحيحة ،وتقليل البطالة وارتفاع فرص العمل ،وازدهار المشاريع الاستثمارية ،التي تشجع وتولد الدخل الذي يعوض عن النفط، ويعطي استدامة في العوائد ،واستدامة بقوة الاقتصاد"، مبيناً أن "هناك أمرين مهمين ،الأول السياسة النقدية التي تحافظ على استقرار سعر الصرف ،وتخلق بيئة مستقرة لفترة طويلة، ،والثاني دعم المشاريع الاستثمارية للتنمية ،وتحقيق النمو، لأنه من دون النمو الوضع سيكون سيئاً".

وبشأن معدل ارتفاع التضخم، أوضح صالح أن "هناك نوعين من السلع، سلع قابلة للمتاجرة ومعظمها تكون مستوردة وترتبط بسعر الصرف، وسلع غير قابلة للمتاجرة ،وهي محلية مثل الخدمات وغيرها"، مؤكداً أنه: "إذا قمنا بجمع السلع القابلة للمتاجرة وغير القابلة، سنجد أن التضخم لم يزد أكثر من 6%،

وبالتالي يعتبر تضخماً معقولاً ومسيطراً عليه بالمقارنة مع التخفيض الكبير في قيمة الدينار".